

to film

ارادة صحيحة لان الارادة شرط محتتها وجود العلم بالمراد والقدرة عليه فلو وجد العلم والقدرة لم يحصل  
ما يتوقف عليه صحة الارادة للصعود الى السماء، وكل احوال اهل الجنة فان شقوة لهم صحيحة فلا تقع  
الا ما تقتضيه فطرة فلا يشترى احد من اهل الجنة وليس من الانبياء مقام النبوة لما قلنا وان  
كان يعرف ان مقامها اعلى من مقامه كما ان المستقيم لا يريد السماء وان كان يعرف انه اعلى من مكانه  
فالشقوة لهم مبسوطة في كل شيء الا انها شقوة صحيحة وارادة مستقيمة ولا يكون غيرها الطهارة  
اهل الجنة عن التركيبات والاعراض والافراض والنسب لغز يتجمل قلنا وهذا هو الصافي  
لهم من شقوة ما ليس لهم واعلم هذا الله اني كما علمت من تشويش البال واصلة والاحول  
فيما لا يحتمل المقام والمقال ولكن لا يسقط الميوسر بالعصور والى الله ترجع الامور وكتب  
مولفها العبد المسكين احمد ابن زين الدين ابن ابراهيم الاصا في الثامن عشر من رجب  
الحرام يوم الجمعة سنة ثلث عشرة ومائتين والف من الهجرة وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين الذي نور قلوب عباده المؤمنين وفتح عيونهم بصلواته على محمد  
وآله الطاهرين وصرف ارواحهم عن شواغل هذه الدار وباشروا روح اليقين فاستوى  
لذلك نومهم ويقظتهم في المعاني واليقين وحفظ تلك عباده خواطرهم في ذلك عن  
نقايط التخييل وكانوا بذلك منار السائرين وقدوة المقتردين وصلى الله على محمد  
خاتم النبيين وآله الطاهرين وسادة العباد في الدنيا والآخرة اما بعد فيقول العبد المسكين  
احمد ابن زين الدين الاصا اني شيخنا وحاوي الفخر والبر والوفاء وشرف الاذن والعين و  
نادرة الان والايين واغلو ط الكون في دين وجل المتق والغيث ومروج المذهب بلايين و  
مجدد دوائه على راس الاف والمائتين ومن قبل الزل ومقيم الود من النبي شيخي في علوم  
الدارين والمعلم في السياستين شيخنا الشيخ ابن المرحوم المقدس المجدد الشيخ محمد بن المبرور  
الاسعد الشيخ احمد عصقود الدار صلي الله عليه وآله وبلغه اصسن اماله في مبدئه  
وماله في مجده والى كانه والى المذكور نا ولاخاه الشيخ الاوشد الشيخ احمد اطل الله بقاتهما  
اربع مسائل ليوصلها اليه فلما وصلت اليه قرأها فحفظ منها اثنتين فسلته ان يملتها علي  
لا تكتب عليهما ما تثير علي حسب مقتضى فكنت هذه المقالة تتركها لغيرهم وتبقى ضالوة لهم

صعودا  
صح

١٧١٧٥

فان وافقت بالقبول فمن اقبالهم والا فالعاقبة شائي والقصور مكاني ولعمري لقد كانتا  
 مسلمتين عظيمتين قد اشتملت على مباحث دقيقة ومسائل رشيقة تنبئ عن علو المبدأ  
 وقوة المنطق ووثاقة الواسطة وانما حضر عليهما ما سنبه الوارد من شوار والغايد وتتميت  
 هذه العجالة مسائل المهم العليا في جواب مسائل التوقييات على الله ولا حول ولا قوة الا بالله  
 واقول قبل الشروع بكلام الاناس بذكر بعض الكلمات مما يناسب للمقام في نصيحتهم كثير من التوقييات  
 وهو ان التوقييات صادقة وقد دلت الاضمار على ذلك فجعل بعض العلماء الهاخيات فاجاب  
 واختلافهم في ذلك مما لا معنى له بعد وروا الاضمار بذلك وان التوقييات صادقة <sup>سبعين</sup> من  
 جنس من النبوة ولا التوقييات الصادقة يراها المؤمن لنفسه او يراها له اخوه المؤمن على الله قال الله  
 تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة لان الشيطان لا يتمثل في صورهم <sup>ع</sup> ولا في صورة  
 احد من شيعتهم فلان رسول الله صلى الله عليه واله قال من راني في منامه فقد راني لان  
 الشيطان لا يتمثل في صورتي ولا في صورة احد من اوصيائي ولا في صورة احد من شيعتهم ولان  
 التوقييات الصادقة جنس من سبعين جنس من النبوة <sup>فان</sup> وقاويل بعض العلماء المعنى التوقييات انها في  
 الحقيقة لان الصورة هي ما يرون من صورته وصفته في كتبهم وغير ذلك من التاويلات والاضلال  
 خيالات واوهام لا دليل عليها بل هي تخمينات في مقابلة النص كيف لا والاضلال تدل على ذلك  
 لا يويل باليقظة ولا ينافي ذلك اختلاف صورته عند الناس لقول الله اننا نقلت في الصور  
 كيف ما شاء الله من اوهام فقد راني الحديث بل الحق ما دل عليه ظاهر النص ولا حاجة في التويل  
 الا ان هنا تنبيها واحدا بنزيل تلك الاوهام عند ذوي الافهام الذين يطلبون الحق للمعاني  
 العالمة لا بكثرة الخيال والخصام والذين ينظرون الى المقال لا الى اوجال وهو ان ذكر النبي  
 واوصيائه وشيعتهم اذ جرى على قبال المروء في نوم او يقظة هل الشيطان فيه نصيب او سلطان  
 على الذين امنوا وعلى ربهم يتوكلون يجزي الشيطان هل القيل بهم وشيعتهم فيمن لنا باذ الفصح  
 وتلك هي مادة التوقييات بل هي التوقييات في اليقظة نعم اذا ولج في النفس غير ذكرهم مما يتعلق باحوال  
 النفس والدنيا وغير ذلك مما ليس بالله شاكرهم الشيطان فيه انما سلطانه على الذين يتولونه والذين  
 هم به مشركون وفي هذا كفاية لا ولي الا للباب وطلب الصواب ولا ينتفع اولوا الحجاب بالفجاء ولا  
 تضع الى من بضاعة قال فلان وقال فلان فان ذلك كما قل على عليه السلام عيون كدرة نفع

والعقل



بعضها في بعض ومن لم يجعل الله له نورا فإنه من نور، فصرح بما قلنا ان هذه النور التي نحن  
بصددها حتى لا نهاجز من سبعين جزء من البتة فاذا تم ذلك فنقول قال رحمه الله تعالى  
كيف القرعة تجعل الاعلى اسفل والاسفل اعلى وكيف الذي يتجلى عن ذاتية ويتجلى يخرج عن كونه  
ذاتيا ام لا اقول هذه هي المسئلة الاولى من المسائل وهي تشتمل على ثلث مسائل الثانية فرع  
الاول والثالثة فرع الثانية اما الاولى وهي قوله كيف القرعة تجعل الاعلى اسفل والاسفل  
اعلى فتوجيه السؤال فيها ان القرعة حيث شرعت لكل امرئ شكل كان مقتضاها الحكم على الشئ  
من بين امثاله المتساوية التسلل ذلك الحكم لولا القرعة خصصته بذلك في الظاهر ولم يكن  
متعين له بل قد يكون هو الحكم عليه وقد يكون غيره في نفس الامر فيكون ذلك الحكم بحكمها  
وليس كذلك في الواقع او هو كل في الواقع مع تجويزه لغيره طاهر العلم التقييين الواقعي  
في الظاهر كيف القرعة تجعل الاعلى اسفل والاسفل اعلى في الحالين والجواب يحتاج الى  
تقديم كلمات في تحقيق الحكم على سبيل الاختصار والاقتصار وهو ان حكم الله في كل واقعة  
واحد لا اختلاف فيه ولا رفع ولا وضع ولا يعنى عليه في كل واقعة الامم اشهد الله خلق  
الاشياء وجرى عليها بواسطته احكامها وهو الحق عاقل اعلمها واعراضها وابدالها في موضعها  
فبهداية الله له يحكم بما اواه الله وهو الحكم الواقعي او بدله او عوضه في مواضعها واوله  
الاشارة بقوله تعا فاسلكي سبيل ربك ذلك الهذا عطاونا فامضى او اسلكي بغير حساب وهذا  
معنى القبول لتفويض الامر عنهم في الاضمار لا تفويض القدرية واما عن الحق عاقل اعلمها  
الذين يقبسون من تلك الانوار ويقبضون تلك الاثار فحيث كانوا مختلفين في الادراك والاختلاف  
الطبايع والمخالفات عليهم باصلا للاضمار وبقاء عنه اعليهم وعلى عقيدتهم في دونه الفجاء  
اختلفت باحكامهم فمن بذل جهده في طلب الحق من الكتاب والسنة بحجوة فهم وعقلا الشرائع  
غوره بالحكمة كما قال الصادق عليه السلام وهي العلم والعمل وصفاته من شرب العاداة والنقص  
والاخذ على علم لم ينصب لها الشارع المنار يعوم ارضصوص قمرها واشارته وتكتب الشرع  
في الاعتبار وانك عن بصيرته الغبار اصل عمود معياره على الانكسار ونظر بحض فمى المستنير لا  
يقول على علمه بمعنى انه لا يصر في مفهومه ومعقوله اعتمادا على قواعد علمه فالله ذلك فهو حكيم وربه  
الذي يعلم قلبه ويطيقه قبل ذلك قول على عاقل اليها حاكمها كما رواه في النهج فمن كان كذلك اصاب القبة

العلم

حكم الله الواقعي البدلي المتقلب في النصفين من طالبين الذين واليه الاشارة بقوله تعالى والذين  
جاهدوا فينا لنهلهن ثم سبلنا وان الله لمع المحسنين والاحسان ما وصفت لك فافهم وهذا  
الحكم الواقعي غير الحكم الواقعي الذي ذكرناه سابقا فان ذلك لا يخرج عن اهله ولا يكثر منه ولا  
تبدل وهذا يتكشّف ويختلف باختلاف قابلية فافهم وليس هذا قولا بالتصويب فان ذلك  
يزعمون ان حكم الله الواقعي يتكشّف ويختلف وكذلك بالانما يختلف صورة الواقعة في قلب  
العلماء من قلب حجة الله عايبا لاختلاف تلك القلوب لاختلاف الطبايع والاختلاف في ذلك الاشراق  
دفاعا عن الفسقة المحقة فافهم وانما قلنا ان ذلك المختلف واقعي لقرينة الاحكام وقمراتها عليه  
واقعا كالثواب والعقاب والطاعة والمعصية في الدنيا والاخرة ولو لم يكن واقعا لما ترتب  
عليه شيء في الواقع لان الدنيا والاخرة وهو قوله تعالى الذين جاهدوا فينا لنهلهن ثم سبلنا  
وان الله لمع المحسنين ما على المحسنين من سبيل فان الخطي لا يكون محسنا ولا يكون الله معه  
ومن ذلك القرعة فيما شرعت فيه مثلا كاستخراج الشاة الموطوءة الانسان من قطع اقام  
تعليم بعضها فقد استخرج بالقرعة شاة لم يكن موطوءة في نفس الامر فاذا حكم عليها بالذبح  
والحرق والموطوءة في الواقع يحكم عليها بالجل مع استمرار علم العلم لقل جعلت القرعة اعلى  
اسفل والاسفل اعلى والاصل في ذلك حكم الله الواقعي البدلي الجاري على لسان الحاكم فان جعل  
اسفل والاسفل اعلى لا يختص بالقرعة بل ذلك جاز الحاكم الشرعي في كثير من الاحكام كارتفاع الكيل  
وكالته بعلو له ولم يبلغه في كثير من الاحكام وكامرة بن ورج امرأة المفقود بعد تلك الحدود  
ان بعد التزويج وغير ذلك كل ذلك احكام في الواقعي البدلي كما اذا خرجت من العدة  
ولم تنو ورج فان المشتم الا سبيل له عليها قال الشيخ له السبيل عليها وقال العلامة ان خرجت  
بطلاق الاولى فلا سبيل له عليها وله السبيل ان كان بامو الحاكم من غير اطلاق فاذا عمل بكل قول  
حاكم اليه الحكم وحصل من الحكم الكل التنازل كان كل منها حكم الله الواقعي البدلي ولو لم  
تكن احكاما في الواقع لما ظهر ذلك التنازل المتولد من التزويج ولم يكن مثل الاول من احكام الله  
كما هو لو كان حكم الله الواقعي الذي لا يختلف لما اختلف ولا تكشّف ولا تضع الى مقال من لم  
يعرف الحال واسمع لي قول امير المؤمنين عليه السلام ان العلم نقطة كشها الجبال النشأة  
من الاولى قوله كيف يحول اللذاتي عن ذاتية اقول تغريو التسوال اذا حكمت القرعة مثلاً



على حوام في الواقع وبالعكس تحول الذاتي عن ذاتيته وذلك غي جابن الحسبي ان الاشياء في  
اصل خلقها على الاحمال والاباحة حتى يرد عليها الامور والنهي وورود الامور والنهي عليها في معا  
مين الاولى الحق وجودها فان خطا بذكرها اذا ورد على الخلف كان على حسب ما يقتضيه  
وصفها اشار الى المظاهرة البهائي في زبدة تفهم الله برحمته وذلك على مثال ما قال الشاعر اوى  
الاصان عند الحردنيا وعند النذل منقصته وفقا كقطر الماء في الاصلاف دتر وفي بطن الدقا  
صار تما وقد حققنا ذلك في شرحنا على بصره العلاقة اذا دلت على امره واهله مقلعه بما لا مزيد  
عليه في التحقق وانما اشرا بهذه الاشادة تحقيقا للتقسيم المقام الثاني ان الاشياء في عالم الكون  
في الاعدان والاجسام ظهرت على الاباحة بنقض القران والاضمار وبقرام الاعتبار فاذا ورد ذلك  
على شئ وجبوا اذا ورد انتهى على شئ حرم فكان الوجوب والحرمة صفة للشئ لا ذاتية له وكل في المقام  
الاول وقد اشرا على ما ذكرنا براهين في كثير من مباحثاتنا وفي اجمية بعض المسائل فاذا انقرض ذلك  
فاعلم ان الحكم بالذاتي الاول الذي لا يتبدل ولا يتغير ولا يختلف لجهة انك ولا يعلم من الخلق  
سواه لانه في لوح القدر والقضاء المحفوظ كما اشار اليه في موثقة الى مريم عن ابي جعفر عليه السلام  
قال قال على عليه السلام لو قصيدت بين اثنين بقضية ثم عاد الى من قابل لم امردهما الا على القول  
الاول لان الحق لا يتغير وانما الحكم الثاني الذي في لوح المحي والاثبات فهو لا الى العلم او برحمته  
وهو متكثر ويختلف ويختلف بتكثيرهم واختلافهم فبذلك يكون الذاتي يتحول عن ذاتيته الثانية  
المختلفة الاولى كما اشار اليه رحمه الله في امر حكم القرعة وهذا هو الحق من علم على ذلك الذي  
حكم الحاكم بغيره لزم حكمه ولو تغيرت كل ذاتية حكم الحاكم لما وجب الصوم على من راي هذا الشكر  
رمضان وحده والناس مفطرون بامر الحاكم اذا لم يثبت عنده وغير ذلك من الاحكام فالذاتي  
المحول عن ذاتيته هو الذاتية الثانية المتبدلة المتغيرة التي لا ثبات لها الا حكم الحاكم المختلف  
نعم هو ذاتي واقعي كما قلنا انه حكم الله الواقعي بمعنى ترتيب احكام الدنيا والاخرة عليه واما قوله  
باللغة الاول وهو الحكم الذاتي للوجود كما هو في انقلا ب حقيقة الحقيقة اخري وليست الثانية  
من الاولى في شئ ولا عينها بل يكون بينهما تمام التباين فان العذرة اذا سئلت قال بالذاتي ذلك  
التراب عذرة مجال وانما كان اصلا الاشياء مادة فاصدة ولا تدخل في هذه الاكوان الا بالصورة  
فجئنت الاناس بالصورة الجسدية وتنفذ الانواع بالطور النوعية وتشتخص الاشياء بالصبغ

الشخصية والاصحاح منوط بالاسماء والاسماء بالصورة ثم لما كان مراده الذاتي الثاني لانه هو بيان  
 جعل الاعلى اسفل والاسفل اعلى على حكم القرعة منه في السؤال عليه ولما شارك الاول في التسمية  
 والاقضاء الامكان الخاص بالنسب المعارضة لحكم الاول الممتنع لعدم وقوعه في الاحكام المتبدلة  
 الثالثة قوله اعلى فله رتبة وبحول يخرج عن كونه ذاتيا ام لا اقول ان جواب هذه المسئلة يعلم  
 مما سبق وهو انه يخرج عن الذاتية المحوّل عنها لا غير كما من فلا حظا فان من عرف ما قلنا عرف  
 الجواب وعثر على محض الصواب الا ان في ذلك مباحث براهينها ليس هذا محلها والعارف لا يحتاج  
 اليها فان لكل حق حقيقة موافق لكل صواب نورا وصلة الله على محمد واله الثانية قال  
 ظهرا لله ومعه وقدس نفسه مسئلة هل الظنون تدفع بالظنون وهل الظنون تتول بالظنون  
 واذا تولت عنها هل تبقى ظنونا او تنقلب سكوكا اقول وهذه المسئلة ايضا اشتمل على ثلاث  
 مسائل كما الاولى الاولى وهل الظنون تدفع بالظنون اعلم ان المراد من الظن هو ان يجمع الغير  
 المانع من التقيض ولو تجوز من جري على ضياله وله مراتب بحسب مقاماتها اعلاها الظن  
 المتأخر للعلم بل قد يسمى الاعتقاد المانع من التقيض عند المعتقل ظنا قال هذا الذي يظنون  
 انهم ملاك قواربهم وانهم اليه راجعون وانها وسم بسمته الى جهان فاذا تعارض الظنان عند  
 صحيح الظن وهو المحتمل في اثنين من ظان واحد واجتماع في الخيال انقلب الضعفهما وها  
 مرجوحا او شك لعدم مكان راجحة شئ وراجحة نقيض في ان واحد من صيغتين واحدة حتى ان  
 ابا جعفر عليه السلام الظن بالنسبة الى ما هو اعلى منه شك كما في صحبة زيارة عنه عا حين قال له  
 فان ظننت انه قد اصابه ولم اتيقن ذلك فظنرت فلم ارسيا ثم صليت فرايت فيه قال فعن  
 ولا تعبد الصلوة قلت له قال لا لك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت وليس ينبغي لك  
 ان تنقض اليقين بالشك ابل فسمي الظن شكافا فان قل اما اود زيارته الشك وبجى عنه يا  
 لظن وهو كشي في كلامهم قلنا استعماله في ذلك موجود ولكنه خلاف الاصل والاصل في الاستعمال  
 الحقيقة ولا سيما مثل زيارة فانه يجرى غالبها على العرف لا على اللغة وعرفا المتشعبة بان الظن  
 من قسم الشك على انه ذكر في هذه المسئلة الشقوق الثلاثة ذكر العلم ولا فاجابه بالعلم وا  
 لاعادة وذكر الظن هذا فاجابه بما سمعت ثم ذكر الشك في اخرها فقال ان شككت في انه  
 اصابه مع ان في صحبة زيارة الاخرى عندهم لا تنقضوا اليقين ابل بالشك ولكن تنقضه يقين



اخو فخر بنقص اليقين فيما هو مثله ومادون اليقين شك وكثرة التعارض بينهما لا يخفى وفيه  
 عند اليقين ظاهرا فاذا تعارض الظن ان رفع الاخرى الى ضعف اليقين الا ترى عند العمل اذا كان  
 باب اليقين وامكان التقيض لا يبطله لان الظن جهة عالم يكن مساويا فاذا ساواه كان شكا ان كانا من  
 واحد وبطل استدلال الاخر بمعارضته بعينه ان كانا من اثنين فقد ظهر بمعارض ان الظنون تدفع  
 بالظنون كما قلنا الا ترى يدفع الاضعف والمتساويان من واحد ينقلبان شكاً ويثمران تردداً  
 وتوقفاً من اثنين يدفع ظن كل واحد ظن الاخر لانه عند الاخر وهم بالعكس والا نؤمن الحكم الاول  
 في الواحد فيلزم كل منهما حكمه وان كانا كذلك الا انها لا تكاد تحقق منهما عند واحد هما لانه اذا  
 عارضه بظنه كان الاخر وهما والتم يكن ظنا بل هو شك فكل قلنا سابقا ان مقامه نارا والقد اكدت  
 اعلا من ان ليست قرعة عينة عن مثل ذلك الثانية قوله وهل تولد الظنون من الظنون اشأ  
 ذلك الى ما ذكره بعض العلماء او مرده على المجتهدين الذين يقولون ان الاجتهاد استقل غ  
 الوسع في تحصيل الظن بحكم شرعي من ان الاجتهاد اذا كان يحصل الظن بالحكم من الادلة الاربعة  
 الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل وكلها انما تنفذ الظن اما الكتاب فهو وان كان قطعي  
 المتين فهو ظني الدلالة لكثرة التنازع فيه والتقديم والتأخير والحذف على تقدير حمل ما ورد في ذلك  
 من النصوص المتظاهرة على ظاهرها كما هو الظاهر حتى انه ورد في صحيفة هشام بن سالم انه سبعة عشر  
 الفاية وفي اخرى ثمانية عشر الفاية مع انه قد شتر الا ان ستة الف وستمائة وستون  
 اية وفي تفسير العياشي عن ميسر عن ابي جعفر عليه السلام قال لولا انه زيد في كتاب الله ونقص  
 ما خفي حقنا على ذمجي ولو قد قلتم قائما فنطق بصدقه القرآن وكا ضار على عليه السلام  
 انه ما من شيء بعد من العقول من تفسير القرآن وغير ذلك مما لا يكاد يدعى احد قطعي ولا لته  
 عن ثبت الدلالة بالاجتهاد فيها واما السنة فهي ظنية المتين والدلالة اما المتين فلا يثبت القطع  
 به الا بالتواتر ولم يرد فيها حديث متفق على تواتر لفظه نعم قيل في قوله من كذب على متعمدا  
 فليتبوء مقعده من النار انه من المتواتر واللبث في مجال واما الدلالة فقد يحصل من متواتر  
 وهو كثير في اخبارنا مما حصل على معناه الا ان دلالة على المعنى الذي انعقد عليه الاجماع انما تحققت  
 ذلك بالاجماع والافقد ووردت الروايات عن سائر البزيات علم في مواضع بما ينافي في حصول اليقين  
 منها مثل ما رواه في معاني الاخبار عن داود بن فرقد قال سمعت ابا عبد الله ع انكم فقد الناس



اذا عرفتم معاني كلامنا ان الكلمة لتصرف على وجه فلو شاء الانسان لصرف كلامه كيف شاء ولا يكلد  
 وسوى الميئد في كتاب الاختصاص والصفاء في بصائر الدرجات باسنادهما عن عبد الغفار  
 الجازي عن المعبود عليه السلام قال اني لا تكلم على سبعين وجهاً في كلامي المخرج وبلسانها  
 عن محمد بن مسلم عن المعبود عليه السلام قال اننا نكلم بالكلمة لها سبعون وجهاً لنا من كلامها المخرج  
 وفي البصائر عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اني لا تكلم بالكلمة لها سبعون  
 وجهاً ان شئت اضدت كذا وان شئت اضدت وغير ذلك مما يفيد هذا المعنى وقال الرضا عليه السلام  
 ان في اصابنا حكم حكم القرآن ومتشابهة بكتبنا القرآن فودوا متشابهة الى حكمها ولا يتبعوا  
 متشابهة فقتلوا فاذا كان الحال كذلك فعند اليقين منها وليس الا الظن على ما يظهر من اختلاف  
 الانظار وتباين الاعتبار فقد يكون الحكم عند احد متشابهة ولولا ان الناظر الذي اليه النظر  
 متعبد بظنه كما قال الصالح لما دليبت الظن لاحد الاقليل والارتفاع التكليف واما الاجماع فلا  
 يثبت عندكم الا اذا كشف عن دخل اقول المصعوم عن احوال المجيبين ولا يعلم ذلك حتى يشاهد  
 جميع اهل العلم الذين في الدنيا في مشهد واحد في ان واحد وفي كل واحد منهم بقوله ويتفقون  
 على قول واحد بلا خلاف بل في الذكي انه لو جاز في مجمل مظهر لذهب اهل الخلاف ان يكون هو الحق  
 ان يكون هو الامام ولقي ائمه في ذلك المذهب على سبيل التقيية اعتبر قوله في تحقق الاجماع  
 ولا يخفى ان مثل ذلك متعذر فلم يبق الا الاجماع المنقول وهو عند المحققين بحكم خبر الواحد  
 واذا قلنا الجواب العمل بخبر الواحد لم ينفذ الا الظن واما دليل العقل فان العقل لا يصح استقلاله  
 في تأسيس الاحكام اتفاقاً واما في جميعها فلا بد من مستند وليس الا الكتاب والسنة  
 والاجماع وقد عرفت الكلام فيها فليعلم باعتباره استناده الى اصلها فلا يكون عنده الا الظن  
 فاذا كان الاجتهاد واما يحصل الظن عن هذه الظنون وكانت الموقلات ظنية كانت النتيجة  
 دائمة بين الظن لانها متولدة من الظن وبين الشك لان راجية النتيجة فرع راجية المقتضيتين  
 والفرع لا يساوي الاصل في التحقق لا لتبناه على اصله وعليه فيطرق عليه ما لا يتطرق على الاصل  
 اذ وصية الفرع لا تدخل على الاصل ووصية الاصل وصية الفرع فاذا اعتبر اهل المقتضيتين ليتقنوا  
 والشك فيما زاد عليه ما كانت حجة شكاً وقد شاع في اخر كلامه الى ذلك ترويح الحال وامتناناً  
 للسؤال فقال فصل يتولد الاجتهاد من هذه الظنون واذا تولدت عنها فصل تبقى ظنوناً لا

من الظنون أو تنقلب شكاً لما يتطرق على الفرع كما هو الحال في الجواب بعد قطع النظر عما ذكره  
 العلماء في هذا المقام من النقص والبرام أو للقام يقتضيه عدم الفائدة في ذكره كما ذكره الأكثر  
 أن المجتهد إذا استفاد من تلك الأدلة الظنية ظناً بالحكم بعد امتحان بصيرته في تلك فهو  
 ممن يعفى عنهم تركه من أول الشكّل الأول قياس وهو هذا ما أدّى إليه اجتهدى وكلما  
 كك فهو حكم الله في حقى فالصغرى وحداثة والكبرى إجماعية من الأكثر فإذا سلمت  
 للمقدمتان كانت النتيجة قطعية والألزم تكليف ما لا يطاق على أنه قد تحقق في أصول الدين  
 ونطبق به الكتاب المبين أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها والوسع دون الطاقة فاذا بذل الجهد  
 والاجتهاد استفرغ الوسع وبذل الجهد الذي هو غاية الطاقة فاذا بذل غاية جهده في طلب شيء  
 كما أمره الله تعالى ولم يقن الاصابة لما يراود عنه على أنه تعذر له من القطعي أو الظنى الذي  
 لم يكلف بعينه كان تكليفه بما لا يطاق بل يهدى سبيل الله كما وعد عز وجل قال تعالى والذين  
 جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين وإذا بذل جهده وأحسن وكان الله  
 موافقاً لما راد بالعلم في حدودهم هذا في علم الأصول على الأصح القطعي بتعيين العمل بها  
 لا الظن ولا الظاهر هو فافهم وأما تصحيح الكبرى فلا كلام فيه وأما الكلام في الكبرى ومن تتبع  
 الاجفاد وجاس خلال تلك الديار ونظر بصحيح الاعتبار سلم الكبرى بلا انكار وراى أنه صو  
 ملا عنار لا من جهة الإجماع لكثرة المناقشة فيه وإن كان إثباته سهل بمعنى كشفه عن دخول  
 قول المعصوم أو معلومية مذهبه كما يظهر من آثارهم على أن المتوَلد من الظنون قد تحقّق الأمر  
 وتراكم عليه الامارات والشبهة وهو ذلك حتى يخرج من الظن ويحصل بذلك علم عادى ولا  
 سيما المجتهد الذى هو شديد الاعتناء بتجصيل المرجحات من مظانها ولذلك استفرغ وسعه  
 بل قد جرى نظر ذلك في عادة المتقدين من القطع بالخبر المحفوف بالقرائن حتى يخرج بذلك عن  
 لأحاد ويلحق بالتوافق وتلك القرائن وإن لم تحصل لنا الآن لبعدها عنها فقد يحصل لنا  
 ما يكفيها وذلك من تمام حجة الله على عباده ما دام التكليف وهذا التبديل من الإمام الشيعة  
 وهو معنى قولهم ع الله يتفقون فيغيبة كما ينتفع الناس بالشمس إذا غيبتها السحاب حتى  
 أن أباعد الله عليه السلام قال أن الأرض لا تخلوا إلا وفيها إمام كما أن راد المؤمنين  
 ردهم وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم كما رواه الآبلى في اعلام الدين ولقد روى عنهم عامة ما معنا



ان ذلك التلغاع هو التبديل ما لا مباداة واولى بذلك من جعلوه حاكما وحافظا للذهب  
 وامروا شيعتهم بالاخذ عنه حتى تدول وديتهم ويظهر مستقرهم اللهم تجل فرجه وسقط نخمه  
 ولعله تغمد الله بوجهه اعرض عن ذكي القطع وتغافل عنه فقلب الاصطناع بطي تصعبا  
 للسؤال حين اقتضاه الحال وانه يروى انظر كاهن اى البهائي في زبدته وعلى هذا فلا يوقا  
 لم تجب السؤال بما يطابقه لان من قال ان القطع يتولد من الظن يقول ان الظن يتولد من  
 الظن بالطريق الاولى على اننا نقول تلك الادلة ليست كلها ظنونا ولولا خوف الاطالة لشرحت  
 الحال في كل ما شأنا يعني من كان له قلب والى التمتع وهو شهيد ثم على ما يظهر من السؤال لا  
 نقول نعم ان الظنون تتولد من الظنون اذا كانت الامتياز معتبرة لاعتبار ظن المولى الحكم  
 وبراهين جميع ما ذكرنا واجوبه ما على ان يرد عليها مما يطول به الكلام فاعرضنا عنه لذلك  
 لان الغافل تكفيه الاشارة فان لكل حق حقيقة وعلى كل جواب نورنا والجاهل لا ينتفع به  
 عبارة بطوننا وظهورنا **الشيخ** من الثانية قال **هـ** واذا تولدت عنها افضل تبقى ظنونا  
 او تنقلب سكونا **اقل** وانما قال واذا تولدت استعاضا بتحقق التولد لا يمانية باذا  
 دون ان كاهونا هو واعلم انها تبقى عالم يحصل الامتيازها واصولها معارض اما بما وقع  
 التردد والفهم الاضطراب كما امر في النصوص بذلك ان امكن لعدم المانع من العمل به ولو جرد  
 او الاخذ بما هو من باب التسليم اذا اضطر الى ذلك والا فلا ولي ان يذنب في سبيله الا قيل  
 مما ياكل وامامنا مع فيتعين العمل بالاضيق فقلب الاقل شيكا كما تقدم وكما اشار اليه رحمه الله  
 عليه جرد ذلك على نفع البال ودوام ملال واشتغال في قتل وقال وفي حال وقوع ليلة  
 الاثنين التاسعة والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة احدى عشر ومائتين بعد الالف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين **عجل** فيقول العبد المسكين احمد  
 ابن زين العابدين ان من نعم الله سبحانه الجزيل على ان تشرفت ببعض التغميعات في  
 المسائل الشرعية لشيخنا مرفخ العلماء وذبذبة الحجاج جمال العصر ونا من الدهر منتهى  
 مطلب الوصول وباني الغرور على الاصول المولى الاخر والمبداء الاذه الشيخ جعفر ابن  
 المرحوم الشيخ حضر ادام الله ظل بقاءه على العباد وحفظ بمسجدها دعائه تغفر البلاد انتم

